

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٣١

الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زغاينوف
	الأردن	السيدة قعوار
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جييي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارنييو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

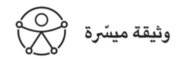
جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

1530591 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة ممثلي أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تايلند، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا واليونان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/768، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تايلند، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا واليونان.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

جمهورية فنزويلا البوليفارية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نال مشروع القرار ١٤ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار الهام ٢٢٤٠ (٢٠١٥) اليوم. ومن المؤسف أن المسألة التي يسعى لمعالجتها – أزمة الهجرة – غنية عن التعريف بالنسبة للمجلس. فنحن نعرفها حق المعرفة بالفعل من الصور المروعة للغرقى، والقصص المفجعة عن فقدان الأحبة، والوفاة المأساوية للطفل إيلان الكردي البالغ من العمر ٣ سنوات، والكثير من هذا القبيل.

إن أزمة الهجرة، دون شك، أحد أكبر التحديات التي يواجهها جيلنا. فقد قضى الآلاف نحبهم في الأشهر الأخيرة؛ ولا يزال آلاف آخرون يُستغلون حين يخاطرون بحياتهم بحثا عن مستقبل أكثر أمنا في أوروبا. وهذا لا يمكن أن يستمر.

إن قوات الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط تعمل بلا كلل منذ حزيران/يونيه كي تساعد على التخفيف من المأساة الإنسانية في أعالي البحار قبالة ساحل ليبيا. لقد قامت بإنقاذ آلاف الأرواح. ولكن الحالة تزداد سوءا، لذلك أذن المجلس اليوم لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في المنطقة الجنوبية الوسطى من البحر الأبيض المتوسط باعتراض جميع مهربي المهاجرين في أعالي البحار. فهذه الجماعات لا تحترم الحياة البشرية. وتستغل أولئك الذين يقومون بتلك الرحلة المحفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط. وهي تكدس

المراكب السيئة الصيانة وغير المجهزة لعبور بهذه الصعوبة، وتتخلى عن ركابها عند أول إشارة بحدوث مشاكل.

وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المساهمة في العملية لديها الآن السلطة لمنعها ومنع سفنها في أعالي البحار. وأي مهرب يجري إيقافه سُيلقى القبض عليه وستُصادر سفينته. ويجب ألا نسمح لمهربي البشر القساة باستغلال يأس الآخرين. وأود أن أكون واضحا. سيكون أي إجراء نتخذه متناسبا، ويتماشى مع الحدود التي أذن بها القرار، ولن يُستخدم سوى ضد المهربين والقوارب الفارغة. وسيتم أخذ أي مهاجرين يتم العثور عليهم في سياق العملية إلى أوروبا في إطار الإجراءات المعمول بها.

ومن المؤسف أن الإجراءات ضد المهربين في أعالي البحار لوحدها لن تحل هذه الأزمة، لكنها ستبعث برسالة مفادها أن الناس لا يمكن أن يستفيدوا من هذه التجارة الشريرة بدون عقاب. وسوف تنقذ الأرواح. لكن يجب علينا أن نستمر في بذل المزيد. وهذا يعني تعميق شراكتنا مع الحكومة الليبية والعمل معا من أجل بدء المراحل المقبلة من هذه العملية. وأرحب بالتعاون مع السلطات الليبية بشأن القرار، كما أرحب على نحو حار بالاتفاق السياسي بشأن حكومة الوحدة الوطنية الذي أعلن عنه برناردينو ليون في ليلة أمس. ونتطلع إلى العمل مع تلك الحكومة المقبلة في ليبيا.

وإذا ما أردنا وضع حد لهذه الأزمة في الأجل الطويل، يتعين علينا كافة أن نعمل بشكل جماعي لوضع حد للعوامل المحركة للهجرة غير القانونية. فذلك هو السبيل الأكيد لإنهاء الأعداد الغفيرة من الناس الذين يموتون سعيا إلى تحقيق مستقبل أفضل. ويتطلب ذلك استجابة تتجاوز نطاق المهربين. وتعني مساعدة البلدان على إدارة تدفقات الهجرة لديها. وتعني معالجة الأسباب الجذرية للهجرة الجماعية، بما في ذلك الصراع والفقر في أفريقيا والشرق الأوسط، فضلا عن التصدي للجماعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ويشكل قرار اليوم جزءا صغيرا من الحل لتحدٍ ضخم. وفي إطار النهج الشامل للاتحاد الأوروبي إزاء الهجرة، فإنه سيبذل كل ما في وسعه لحماية حقوق أولئك الذين يحتاجون إلى حمايتنا، والمساعدة على تخفيف المعاناة التي تدفع بالناس إلى اليأس. وستواصل المملكة المتحدة القيام بدور رئيسي في تلك الجهود بينما نسعى إلى إيجاد حل شامل لأحد أكبر التحديات التي تواجه جيلنا.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): إن القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) الذي اتخذناه للتو يأذن لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في المنطقة الجنوبية الوسطى من البحر الأبيض المتوسط بمكافحة الاتجار بالبشر ومهربي المهاجرين في أعالي البحار في البحر الأبيض المتوسط، كان موضوعَ مفاوضات مطولة بغية التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن مضمونه ونطاقه. ونرحب بالمرونة والتفهم اللذين أبدهما المملكة المتحدة التي كانت وراء القرار، لمراعاتها معظم الشواغل المشروعة التي أعربت عنها البلدان الأفريقية.

وإذ تدرك تشاد خطورة ظاهرة الهجرة وأبعادها، فلا يسعها سوى أن تؤيد وترحب بأي مبادرة تهدف إلى إنقاذ الأرواح البشرية التي تتعرض للخطر بسبب تكرار حوادث تحطم السفن المتداعية لنقل المهاجرين المُحَمّلة بأكثر من طاقتها. ومن هذا المنطلق، صوتت تشاد مُؤيدةً القرار، آملةً ألاّ يُستخدم إلا لمكافحة الشبكات الإجرامية للمتجرين بالبشر والمهربين دون الإضرار بالمهاجرين أو تقويض حقوقهم، ناهيك عن سيادة البلدان الأفريقية وسلامتها الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، نشدد على ضرورة أن تجري العملية البحرية التي أذن بها القرار وفقا للإطار المنشأ، ومع الاحترام الكامل للقانون الدولي وحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء.

وعلاوة على ذلك، يحدونا الأمل في ألا يترتب على الإشارة في النص إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

الذي يفوض باستخدام القوة المسلحة تفسيرات فضفاضة، كما كان الحال للأسف في الماضي.

فمنذ بضع سنوات وحتى الآن، أصبح البحر الأبيض المتوسط مقبرة للآلاف ومعظمهم من المهاجرين الأفارقة، الذين يغادرون بلدانهم ويواجهون مخاطر هائلة للوصول إلى أوروبا بحثا عن حياة أفضل. وقد زادت النزاعات العديدة في الشرق الأوسط، وخاصة في سورية والعراق وليبيا، حجم الهجرة وأوجدت عددا كبيرا من اللاجئين. وفي هذا السياق، يستغل المهربون وغيرهم من المتجرين الفوضى الواسعة النطاق، التي لم يتسببوا فيها.

ونتيجة لذلك، في رأينا المتواضع، فإن الشروع في مكافحة المهربين في أعالي البحار دون معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وأزمة اللاجئين لن يكون حلا عمليا، وخاصة وإننا نعلم أن معظم هؤلاء المتجرين يتمركزون برا. ولهذا السبب، نرى أن اتباع نهج شامل يركز على الأسباب الكامنة وراء الهجرة، وهي الفقر والعوز والأزمة الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات المسلحة، في جملة أمور، يمكن أن يساعدنا على النظر في حلول مناسبة ودائمة.

ومن هذا المنطلق، نأمل أن تقترن مكافحة شبكات التهريب بإجراءات محددة ومتزامنة تهدف إلى تحقيق التنمية بروح من التضامن مع البلدان الأصلية للمهاجرين. وعلاوة على ذلك، يجب التركيز بصورة خاصة على الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات الدائرة في سورية والعراق وليبيا، والتي قدم منها مؤخرا قسم كبير من المهاجرين.

وأخيرا، فيما يتعلق بحجم أزمة الهجرة، من المهم للغاية أن تبذل أوروبا جهودا متضافرة مع جميع شركائها، ولا سيما بلدان منشأ وعبور المهاجرين واللاجئين، فضلا عن المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، وذلك بهدف مواجهة التحدي من خلال التعاون النشط والفعال.

إن استخدام القوة العسكرية ضد المهربين في أعالي البحار وحده لن يكون كافيا لوضع حد لتدفق المهاجرين واللاجئين نحو أوروبا.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لأعلل تصويت وفد بلدي على القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، الذي اتخذ للتو وشاركت ماليزيا في تقديم مشروعه. إننا نشكر المملكة المتحدة على تيسير المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس بوصفها من القائمين على صياغة هذه المبادرة. ونقدر تقديراً كبيرا المرونة التي أبداها أعضاء المجلس أثناء المفاوضات الصعبة للغاية بشأن مشروع القرار، ولكنها كانت في النهاية بناءة ومثمرة.

ترحب ماليزيا باتخاذ القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥). إن القرار ثمل استجابة حسنة التوقيت من المجلس نحو التصدي لمحنة المهاجرين الذين يسعون لعبور مياه البحر الأبيض المتوسط الخطرة في محاولة يائسة للفرار من مناطق النزاع.

وفي إطار الاستغلال الفظيع لشقاء هؤلاء المهاجرين، يسعى المهربون والمتاجرون بالبشر الذين لا ضمير لهم إلى التربح من ورائهم بعرض مساعدتهم في عبور البحر الأبيض المتوسط مقابل أسعار باهظة. ومجرد عدد الوفيات بين أولئك الذين يحاولون عبور البحر يمثل أزمة إنسانية في حد ذاته. إن الصور المروعة للمهاجرين، ولا سيما صورة الصبي السوري الذي لا يتجاوز ثلاث سنوات، الذين يصلون عن طريق البحر منطبعة في وعينا الجماعي. ولا يمكن السماح باستمرار هذا الوضع.

ويدعو النص الذي اعتمد للتو إلى اتخاذ إجراءات لوقف مهربي البشر والمتجرين بهم من خلال أنشطة مثل تفتيش السفن التي يشتبه في ضلوعها في تلك الأنشطة والتحفظ عليها. وفي نفس الوقت، فإن القرار يحدد بوضوح معايير هذه الإجراءات بدرجة من الدقة تعطي الأولوية للحفاظ على حياة وسلامة وأمن المهاجرين، وفقا للقواعد الدولية السارية. وباختصار،

فالنص يوازن بدقة بين الحاجة إلى توفير حماية إنسانية لضحايا المهربين والمتجرين بالبشر وشواغل السلامة والأمن المشروعة، وكذلك سيادة الدول المعنية وسلامتها الإقليمية.

وستضطلع ماليزيا بدورها، وهي على استعداد لاستقبال ٠٠٠ ٣ من المهاجرين الفارين من النزاع الدائر في سوريا، كما أعلن رئيس وزراء ماليزيا نجيب رزاق (انظر A/70/PV.22) في المناقشة العامة للجمعية العامة في الأسبوع الماضي. ونحث جميع البلدان التي بوسعها القيام بذلك على أن تنظر في اتخاذ خطوات مماثلة.

إن التحدي الذي تشكله شبكة مهربي الأشخاص والمتجرين بالبشر لا يقتصر على البحر الأبيض المتوسط فحسب. فجنوب شرق آسيا ليس بمنأى عن هذا التحدي. وتنفيذ هذه القرارات يوفر للكثير من البلدان التي تواجه تطورات مثيرة للقلق مماثلة فرصة للاستفادة من خبرات الاتحاد الأوروبي والنُهج التي يتبعها بهدف التصدي للتهديدات والتحديات المماثلة في إطار سياقاتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، ولئن كان النص الحالي يتناول الشواغل المباشرة المتعلقة بحالات المهاجرين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإننا لا تراودنا أي أوهام في أنه لا بد من أن نعالج دون إبطاء الأسباب الجذرية لا سيما حالات النزاع والعنف والتي أدت بهم إلى مثل هذا اليأس.

وفي هذا الصدد، تجدد ماليزيا التزامها بالعمل جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في المجلس، وكذلك مع الشركاء الآخرين وأصحاب المصلحة في السعي إلى إيجاد حلول سلمية لمختلف النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها في إطار جهودنا الجماعية لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إن جمهورية فنزويلا البوليفارية يساورها بالغ القلق إزاء حالة الطوارئ الإنسانية الخطيرة التي تواجه اللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين في أعقاب مأساة الحرب وعدم الاستقرار السياسي والفقر والإرهاب وانتشار العنف في أنحاء كثيرة من أفريقيا والشرق الأوسط، والذين يحاولون باستماتة مجازفين بحياتهم الوصول إلى مقاصد أكثر أمنا. ويعرب شعبنا عن تضامنه العميق مع الآلاف من البشر الذين وصموا وأهينوا. وبالمثل، فإننا ندين بقوة وجود المنظمات الإجرامية التي تستفيد من تهريب المهاجرين ومن الاتجار بالأشخاص وتستغل يأسهم الذي يؤدي بهم إلى حماية سلامتهم البدنية أو الهرب من الفقر المدقع والجوع.

وقد تفاقمت هذه الظاهرة الرهيبة في العامين الماضيين بنفس الدرجة التي واصلت بها الحالة السياسية والاقتصادية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدهورها نتيجة للتدخل الأجنبي والتدخل العسكري والحروب.

وفنزويلا، شأنها شأن بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية، رحبت تقليديا بآلاف اللاجئين والمهاجرين الذين التمسوا في فترات مختلفة الأمان والسلام والفرص على أرضنا. فنحن منطقة سلام وشعب داعم بشكل عميق لحقوق الإنسان ويحترمها. ولذلك، نرى أن الأزمة الإنسانية الحالية للاجئين، الذين يحاولون باستماتة عبور البحر الأبيض المتوسط لا يمكن معالجتها بنهج عسكري بحجة مكافحة الجريمة المنظمة الدولية. ولا يمكن حل هذه المشكلة الخطيرة ببناء الجدران أو بالقيام بعمل عسكري.

ولا يمكن اختزال حل هذه الأزمة الإنسانية في كبح الآف اللاجئين داخل مناطق يسودها اليأس من خلال استخدام العمل العسكري. إنها مسألة إنسانية لا بد فيها من تجنب استمرار فرار مئات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين الذين أصابهم اليأس، سواء من شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط.

وقد قررت جمهورية فنزويلا البوليفارية الامتناع عن التصويت على القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) بشأن تهريب المهاجرين

والاتجار بالأشخاص في البحر الأبيض المتوسط، والذي اتخذه المجلس اليوم، لأننا نعتقد أن هذه المشكلة الخطيرة يجري التصدي لها بطريقة خاطئة تماما أبعد ما تكون عن إيجاد حل للمأساة التي يعانيها هؤلاء البشر، وبدلا من ذلك ستؤدي إلى تفاقم المشكلة بسبب تناولها من منظور عسكري لا من منظور وقائي ومتعدد الأبعاد.

إن إتاحة إمكانية تطبيق الفصل السابع من الميثاق الذي يستند إليه قرار اليوم – أي استخدام القوة العسكرية للتعامل مع الحالة الإنسانية للمهاجرين – خطأ خطير؛ وبقيام مجلس الأمن بذلك، فإنه يرسي سابقة خطيرة بتهميشه للجمعية العامة، واغتصاب سلطتها، ومعالجة مسائل تقع ضمن اختصاصها.

لذلك، ترفض فنزويلا فكرة جعل المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء قضية أمن، كما حدث هنا. إن التعقيد والطابع المتعدد الأبعاد لهذه المشكلة، يتطلب اتباع نهج شامل يتجاوز النهج العسكري والأمني المحض الذي تسعى بعض الدول الأعضاء في هذه الهيئة إلى تعزيزه. إننا بحاجة إلى دراسة الأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى القيام برحلات بحرية خطيرة، والأسباب التي تجعل بعض هؤلاء الأشخاص يصبحون ضحايا للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

إن القرار الذي اتخذ يخول استخدام القوة، التي، في رأينا، هي عمل غير متناسب، ويشكل سابقة خطيرة لمعالجة هذه المسألة في المستقبل. ونحن نعتقد أنه لن يتم حل هذه المأساة الإنسانية من خلال استخدام القوة أو تجريم هذه الظاهرة. ويبدو بأن الغرض من القرار، عدا حجة مكافحة العصابات الإجرامية، هو ببساطة منع هؤلاء الأشخاص من الوصول إلى وجهة أكثر أمانا. وبعبارة أخرى، فإنه ينص على سياسة رفع الحواجز، حيث سيكون لدينا في النهاية، عالم تحيط بالبلدان الغنية فيه جدران تمنعها من الاطلاع والشعور بالواقع الرهيب للفقراء الذين يعانون من الحروب، التي دعمتها وعززتها مراكز القوى في هذه البلدان الغنية.

يجب أن تكون لحقوق الإنسان لهؤلاء المواطنين وحالتهم الإنسانية، الغلبة على الاعتبارات المادية أو مفهوم الأمن الذي يهدد حياة الأبرياء الذين هم في الأساس ضحايا هذه المأساة، بغض النظر عن الأسباب التي أدت إليها. ويجب أن نقول بوضوح أن أحد الأسباب الرئيسية للمأساة الإنسانية للمهاجرين التي نشهدها، والتي ينبغي معالجتها في نقاش أوسع نطاقا وأكثر ديمقراطية داخل الجمعية العامة، هو التدخلات العسكرية والحروب في العراق وليبيا وسوريا، فضلا عن اتساع نطاق ظاهرة الإرهاب، وأعمال الأطراف الفاعلة من غير الدول والجماعات العنيفة التي تلقت التدريب والتمويل والأسلحة، بحيث يمكن استخدامها كأدوات لزعزعة الاستقرار السياسي للإطاحة بالحكومات والاستجابة للاعتبارات الجيوسياسية لمراكز القوة الكبرى.

علاوة على ذلك، أدى تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضوابط وعلى نحو متزايد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجماعات الإرهابية، والفوضى التي أثيرت في شمال أفريقيا جراء التدخل في ليبيا، إلى تفاقم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان الواقعة في مناطق أخرى من أفريقيا، والكثير منها خاضع للجزاءات والحصار والقيود الاقتصادية، حيث أصبح الفقر مرضا مزمنا. وقد زاد كل ذلك من هجرة الأفارقة الذين يعانون من جميع أنواع المآسي خلال مرورهم إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط. وهكذا، لا يتناول القرار سوى جزء بسيط من هذه المشكلة المعقدة، أي الجزء الأخير من هذه القصة المحزنة.

كنا نود أن نرى هذه الهيئة تشارك في مناقشة أوسع نطاقا وأكثر ديمقراطية لهذه المسألة، حيث يمكن تنسيق الإجراءات على جميع المستويات للتخفيف من الحالة الإنسانية. وكنا نود أن نرى إشراك الاتحاد الأفريقي كفاعل رئيسي في التعامل مع هذه الحالة، فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية

الأخرى في المناطق المتضررة من النزاع. وما يجب على مجلس الأمن القيام به هو وضع حد للحروب والإرهاب. وينبغي أيضا أن يطالب بوضع حد لتمويل وتسليح الجماعات التي تسببت في الكثير من الضرر لشعوب الشرق الأوسط وأفريقيا.

لقد اقترح بلدنا، فنزويلا، استقبال ٢٠ ٠٠٠ مهاجر ولاجئ، ونأمل أن تفتح جميع الدول القادرة أبوابها، وتستقبل هؤلاء الأشخاص. ونأمل أيضا أن تتوقف عن إقامة الجدران الفاصلة، للابتعاد عن واقع ما يجري. إننا لا نريد أن نرى، ولا أحد يريد أن يرى، المزيد من الصور المأساوية لأطفال يغرقون قبالة سواحل هذا العالم الذي يحرمهم من حقهم في العيش بسلام.

السيد زغينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيدنا القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط، إدراكا منا لحجم المأساة، والحاجة إلى التدابير التي يتعين اتخاذها لإنقاذ الأرواح البشرية. وعلاوة على ذلك، يود وفد بلدنا الإشارة إلى أنه من غير المرجح تحقيق تقدم فيما يخص حل الأزمة الحالية، من دون معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، عبر معالجة الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والعمل بشكل وثيق مع بلدان المنشأ والعبور وبذل جهود جماعية على الصعيد الدولي، لإنشاء آلية فعالة للاستجابة لمشاكل اللاجئين والمهاجرين.

إننا نتوقع من الذين سينفذون هذا القرار، الامتثال الصارم لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعلى سبيل الأولوية، ضمان أمن المهاجرين. ويعد أي تفسير فضفاض للقرار أمرا غير مقبول. فالقرار واضح وصريح، وينص على عدد من المتطلبات الواضحة تماما.

ويجب أن تتسق التدابير المتخذة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا التي يقرها القرار، كما ينص النص على ذلك بشكل واضح، مع الحالة المحددة، وتنفيذها بهدف إنقاذ حياة المهاجرين، أو ضحايا الاتجار بالبشر وفقط كجزء من التعامل مع الكيانات الضالعة في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا. وعلاوة على ذلك، يعد ضمان سلامة الأشخاص على متن السفن على رأس الأولويات.

ويشير القرار أيضا إلى ضرورة المعاملة الإنسانية للمهاجرين، بمن في ذلك طالبي اللجوء، واحترام كرامتهم والتمسك الكامل بحقوقهم. ونرحب بنص القرار على آلية لرصد التدابير المنفذة، بما في ذلك في شكل تقارير الأمين العام. ونعتزم مراقبة كافة الإجراءات عن كثب، التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بالسفن في تلك المنطقة.

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): صوتت الصين مؤيدة القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) بشأن مسألة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي اعتمده مجلس الأمن للتو. وتتفهم الصين خطورة هذه المسألة وطابعها الملح، وتأمل أن يسهم اعتماد هذا القرار في التوصل إلى حل مناسب. ونأمل أيضا أن تنفذ الدول الأعضاء القرار بطريقة شاملة ودقيقة، من خلال الاحترام التام لاستقلال الدول المعنية وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وإعطاء أولوية قصوى لإنقاذ أرواح الأبرياء، وحماية كرامة الإنسان، في إطار الامتثال الصارم لقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

إن أسباب الهجرة غير الشرعية معقدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ نهجا متكاملا، مع التركيز على القضاء على الفقر المدقع، والاضطرابات الاجتماعية والصراعات المسلحة، بوصفها أسبابا جذرية. وفي الوقت نفسه، يجب احترام إرادة البلدان المعنية. كما يعتبر الاتصال والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أمرا ضروريا. إننا نرحب ببذل البلدان المعنية المزيد من الجهود تحقيقا لهذه الغاية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن فرنسا دعمت بالكامل القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، الذي اعتمد اليوم

وشاركت في تقديمه، بوصفه ثمرة للتعاون الوثيق بين الدول الأوروبية الأربع الأعضاء في مجلس الأمن وشركائها الآخرين في المجلس.

ويهدف القرار إلى توفير الضمانات القانونية اللازمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتمكينها من تحقيق النجاح في العمليات المنصوص عليها في إطار المرحلة A – 2 من عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جنوب وسط البحر الأبيض المتوسط – عملية صوفيا – التي ما زالت تنفذ منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وينص القرار على إجراءات التفتيش، وتوقيف وتفتيش السفن والزوارق المستخدمة في الاتجار بالمهاجرين في أعالي البحار عند الاقتضاء. وأيقنّا أيضا من أن النص يحدد بشكل دقيق الظروف التي يؤذن فيها باللجوء إلى استخدام القوة لمكافحة المقاومة من جانب المتجرين، فضلا عن إدراج ضمانات قوية لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين الذين قد يكونون ركابا على متن تلك السفن. ونرى أن من المُلح الآن أكثر من ذي قبل أن تكون هناك استجابة شاملة لأزمة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط وللحالات المأساوية التي تسفر عنها، وهي ما نعلمه نحن جميعا. وإن هذا القرار جزء من تلك الاستجابة، ويجب أن تتبعه قرارات أخرى.

ونحن مقتنعون بأن المجلس لن يلتزم الصمت في مواجهة هذه الحالة المأساوية الراهنة في البحر الأبيض المتوسط.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت شيلي مؤيدة للقرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) لأنه ينص على تدابير ترمي للتصدي لحالة استثنائية وخطيرة للغاية. وتقتضي أوضاع مروعة كهذه التي يعيشها اللاجئون والمهاجرون في البحر الأبيض المتوسط أن تعمل الدول وفقا للقانون الدولي والحقوق الإنسانية للاجئين بهدف كفالة معايير الحماية الأساسية لهم.

إن الاتجار بالبشر والاتجار بالمهاجرين من الأعمال والتصرفات التي يعاقب عليها وهي غير مشروعة وينبغي التصدي لها في إطار القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وينبغي ألا تؤدي هذه الحالة إلى تجريم الأشخاص الذين يجدون أنفسهم بين فئة المهاجرين أو اللاجئين. وشيلي على إيمان راسخ بأنه ينبغي التصدي للأسباب الجذرية لهذه الظواهر من قبل مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة في إطار اختصاص كل منها، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في الحد من ضعف وضع الأشخاص الذين يتعرضون للاستغلال من جانب المتجرين بالأشخاص.

وتقع على عاتق المنظمة بأسرها مسؤولية الاضطلاع بدورها لتمكين الدول من العمل بشكل متضافر وبروح من التضامن لتلبية الاحتياجات الإنسانية التي تسفر عنها مثل هذه الظواهر، علاوة على معاقبة هذه التصرفات التي تنتقص من كرامة جميع البشر وحقوقهم.

وأخيرا، نود أن نؤكد مجددا أن القرار الذي اُتخذ للتو يعطي الدول أو المنظمات الإقليمية – في ظروف استثنائية ولمدة زمنية محدودة – الحق في اعتراض السفن في أعالي البحار في الساحل الليبي، ولكن فقط في الحالات التي تتوفر فيها أسباب معقولة للاشتباه في الاتجار بالمهاجرين أو الاتجار بالبشر، على أن يتم ذلك دائما ضمن الإطار القانوني للمعايير التي أرستها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيدة قعوار (الأردن): إن تصويت الأردن تأييدا للقرار ٢٢٤٠(٢٠١٥) نابع من موقف الأردن القائم على ضرورة دعم الحكومة الليبية في مواجهة الجريمة المنظمة وحماية المستضعفين واللاجئين وصون حياهم من المخاطر الناشئة عن التهريب عبر البحر الأبيض المتوسط، والتي أودت بحياة الآلاف منهم لغاية الآن. وعلى الرغم من ذلك، أود أن أؤكد وباسم الأردن على ما يلي:

أولا، إن هذا القرار يجب ألا يفهم أو يفسر من قبل أي دولة أو أي جهة على أنه رخصة للالتفاف على أحكام القانون الدولي للاجئين أو لانتهاك القواعد والقوانين الدولية المتعلقة باستخدام القوة.

ثانيا، يجب عدم تفسير الفقرة السابعة من ديباجته على نطاق ضيق فيما يتعلق بتعريف اللاجئين. ومن الضروري أن يتم شمول حماية القانون الدولي لحقوق لاجئي الحرب في إطار تطبيق نطاق القرار الذي تم اتخاذه، علما بأن لاجئي الحرب هم جزء كبير من الذين تم تهريبهم عبر البحر الأبيض المتوسط من سوريا وغيرها من الدول. وهنا أود أن أتحدث من بلد يعرف ما هو استقبال واستضافة اللاجئين، حيث أننا استقبلنا ما يساوي نسبة ٢٠ في المائة من سكان الأردن، بالرغم من شح مواردنا.

إن القرار الحالي لا يجب أن يكون تحصينا لأي جهة قد تنتهك أحكام القانون الدولي، من المسؤولية القانونية المترتبة عن أي انتهاك قد يحصل.

وأخيرا، أود التذكير بأن استخدام القوة بموجب الفقرة ١٠ من منطوق القرار يجب أن يكون في حدود ضيقة جدا، لأن استخدام القوة ضد الأشخاص من غير الدول في ظروف تهريب الأشخاص عبر المياه الدولية، هو عموما خارج إطار القواعد القانونية التي تسمح للدول باللجوء إلى القوة.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ألفان وتسعمائة وثمانية وثمانين: ذلك هو عدد الأشخاص – وفقا لإحصاءات المنظمة الدولية للهجرة – الذين لقوا مصرعهم خلال رحلة محاولة عبورهم البحر الأبيض المتوسط حتى الآن هذا العام. وهذه هي حالات الوفاة التي نعلمها، غير أننا نعلم أيضا أن من المؤكد أن العدد الفعلي أكبر من ذلك بكثير.

ويهدف القرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم إلى التصدي لبعد واحد فحسب من أبعاد أزمة الهجرة واللاجئين عبر السماح للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأداء دور أقوى في إنقاذ اللاجئين والمهاجرين على متن السفن القادمة من ليبيا وملاحقة الأشخاص الذين يهرّبونهم. وذلك أمر هام. فالمهرِّبون يستغلون حالات اليأس التي يعيشها الأشخاص الفارون من العنف والمشقة. وعادة ما يخضعونهم أولئك الذين يقومون بتهريبهم لممارسات العنف الجنسي والضرب والابتزاز، ويهربونهم في ظروف مروعة ويحرمونهم من الأغذية والمياه، علاوة على تكديسهم فوق بعضهم بعضا وكأنهم بضائع مختومة على متن السفن. ويتوفى الكثيرون منهم أثناء الرحلة هذه، ويتم العثور على بعضهم عالقين أو متوفين في حجيرات مغلقة أبوابها من الخارج.

بيد أن حجم الأزمة الراهنة يتطلب منا أيضا أن نتكلم بصراحة عن التحديات التي ما زال يتعين علينا التصدي لها – ولست أعني بعبارة ”نحن“ هذه مجلس الأمن وحده، بل المجتمع الدولي على نطاق أوسع. وأتناول الآن قليلا جدا من تلك التحديات.

يجب علينا سد الثغرات المتزايدة في تلبية احتياجات الأشخاص الذين تم إنقاذهم فضلا عن الناجين من رحلة العبور الخطيرة هذه. ويصل هؤلاء الأفراد يوميا إلى أوروبا بالآلاف، أي ما يصل إلى نحو ٠٠٠ ٥٣٠ منهم خلال هذا العام وحده. وينطبق الشيء نفسه على العدد غير المسبوق من اللاجئين من المنطقة، بمن في ذلك ما يربو على ٤ ملايين منهم من سوريا وحدها. ويقضي هؤلاء في المتوسط فترات زمنية أطول بعيدا عن ديارهم. ففي عام ١٩٩٣، أي قبل أكثر من عقدين من الزمن قليلا، بقي اللاجئون بعيدا عن ديارهم لما متوسطه تسع سنوات. ويتراوح هذا المتوسط اليوم بين ٢٠ و ٢٥ عاما فأكثر.

وإننا لعلى اعتقاد راسخ بأنه تقع على عاتق الدول المسؤولية عن حماية الحقوق الإنسانية للجميع في أقاليمها، بمن في ذلك المهاجرون واللاجئون. ويجب علينا التأكد من تلبية احتياجات هؤلاء الأشخاص، وأن أطفالهم قد ألحقوا بالمدارس وأن المرضى منهم يتلقون الرعاية اللازمة، فضلا عن توفير الطعام لأسرهم. بالطبع، وكما لاحظ آخرون، يجب علينا مضاعفة جهودنا الرامية إلى إنهاء النزاعات والحد من الفقر المدقع الذي يدفع الكثير من الأفراد إلى مغادرة ديارهم قبل كل شيء. وكما نعلم جميعا، ما دام نظام الأسد يواصل إلقاء البراميل المتفجرة على الأحياء السكنية، في حين تواصل الحكومة الإريترية قمع المواطنين وتجنيدهم قسرا لفترات غير محددة، وتواصل الميليشيات المدعومة من الحكومة السودانية تدمير القرى ومحوها في دارفور، فسيكون هناك المزيد من السوريين والإريتريين والسودانيين وغيرهم ممن ستكتظ بهم القوارب المغادرة من ليبيا وغيرها من الطرق الأخرى بصرف النظر عن هول خطورة تلك الرحلة.

وتلتزم الولايات المتحدة بالاضطلاع بدورها في هذا الجهد، بدءا بمنح اللجوء للمزيد من الأشخاص الفارين من تلك المصاعب، وتقديم الدعم الإضافي لسد الثغرات التي يعاني منها أولئك الأشخاص الذين فروا سلفا. وفي غضون الأسابيع الأخيرة فقط، تعهد الرئيس أوباما بزيادة السماح بدخول ٧٠ ٠٠٠ لاجئ هذا العام إلى بلدنا إلى ٨٥ ٠٠٠ لاجئ في العام القادم، ليصل العدد إلى ١٠٠ ٠٠٠ بعد ذلك.

كما أعلن عن حوالي ٤١٩ مليون دولار إضافية لإغاثة اللاجئين والمشردين السوريين، والتي تأتي إضافة إلى مبلغ ٤,٥ بليون دولار خصصناها بالفعل لتلك القضية الجوهرية. ولكن حتى مع ذلك، نعرف أن علينا أن نجد السبل الكفيلة لبذل المزيد وسنفعل ذلك.

وفي الختام، أود أن أشجع كل ممثل في المجلس وكل ممثل دائم في الأمم المتحدة، في هذا الخصوص، على حث بلده من أجل إيجاد سبل ملموسة للوفاء بدور كل منها في التصدي للأزمة، والتي تفوق قدرة أي بلد أو أي منطقة على تحملها وحدها.

السيدة موروموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرنا أن القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، الذي شاركت ليتوانيا في تقديم مشروعه، قد اتخذ في نهاية المطاف. وعندما خاطبت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، السيدة فيديريكا موغيريني، المجلس في أيار/مايو (انظر S/PV.7439)، أعطت الانطباع بالحاجة الملحة إلى معالجة المعاناة البشرية والأزمة في البحر المتوسط. إن الشبكات الضارية لتهريب البشر والاتجار بهم تتغذى على المآسي الإنسانية في سورية والعراق وأفغانستان وفي أماكن أخرى. والأموال التي تبتزها من الناس الذين يفرون من الدمار تقع في أيدي المتجرين بالأسلحة وعصابات الجريمة المنظمة والإرهابيين، مما يسهم في استمرار دورات العنف والموت. ويجب علينا قطعاً أن نوقف هذه الصناعة المزدهرة القائمة على تهريب البشر.

ويبعث القرار الذي اتخذناه للتو برسالة قوية إلى جميع الأطراف التي تسعى إلى التربح بصورة خبيثة ومجرّدة من الضمير من المعاناة البشرية. وهو يمكننا من التصدي لشبكات تهريب البشر بصورة أكثر سرعة وفعالية. كما أنه يمكننا من اتخاذ إجراءات منقذة للحياة تضمن احترام الكرامة وحقوق الإنسان لضحايا التهريب. إن العملية البحرية للاتحاد الأوروبي هي مجرد خطوة من خطوات عديدة تشكّل الجهود الشاملة والمتواصلة للاتحاد للتصدي لأزمة تهريب البشر. والتعاون الجاري بشأن بلدان أفريقيا والشرق الأوسط والبلدان الأوروبية أمر ضروري كما هو حال التعاون مع بلدان المنشأ وبلدان المرور العابر، فضلاً عن بلدان المقصد. وفي هذا السياق،

نرحب على وجه الخصوص بتعاون ليبيا ومشاركتها في هذه المسألة في سعيها إلى إعادة تحديد وتشكيل مستقبلها بطريقة سلمية. ونحن نتطلع إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي القادم في مالطة، والذي سوف يستند إلى عمليات التعاون القائمة بين أوروبا وأفريقيا من أجل تحسين تقديم المساعدة وتعزيز التعاون بشأن سياسات العودة والسماح بالدخول مجدداً والتصدي لاستغلال المهاجرين والاتجار بهم.

وفي حين أن أزمة التهريب كثيراً ما يشار إليها على أنها أزمة مهاجرين أوروبية، دعونا نتذكر الأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى ترك ديارهم. إن الصراعات الطويلة الأمد وانهيار نظم الحكم وسيادة القانون، والنظم القمعية وتفشي الفساد، واستبعاد الأقليات وإساءة معاملتهم، والتفاوتات الشديدة والانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، كلها تسهم في تشريد السكان وتدفق اللاجئين. ومعالجة هذه الأسباب الجذرية، التي تدفع الناس إلى ترك ديارهم، هي بالتالي أمر أساسي. ودون معالجة العوامل المحركة، لن يكون في وسعنا إلا جمع الحُطام والتعامل مع الآثار الوخيمة لتدفقات المهاجرين والاستغلال الخبيث للمأساة الإنسانية على يد المنتفعين معدومي الضمير والعصابات الإجرامية والإرهابيين.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب نيجيريا باتخاذ القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، الذي يسعى إلى التصدي لخطر تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي تطوّر إلى أزمة إنسانية بالغة الخطورة. وتؤيد نيجيريا، بصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، التدابير المشروعة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص.

ولا تزال أنشطة مهربي المهاجرين والمتاجرين بالبشر العاملين في البحر المتوسط تعرض حياة الناس للخطر. وقد لقي آلاف الرجال والنساء والأطفال حتفهم، كما سمعنا، في البحر في سعيهم إلى البحث عن الأمان واللجوء خارج حدودهم. وتدين نيجيريا بأقوى العبارات التجاهل التام للحياة البشرية الذي أبداه المهربون والمتاجرون بالبشر. وعلى نفس المنوال، ندين سوء معاملة المهاجرين في دول العبور والمقصد على السواء. وهذا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للآجئين. ونحث جميع الدول على كفالة المعاملة الإنسانية والكريمة لجميع المهاجرين.

ولا يوجد أدنى شك في أن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتطلب تعاوناً دولياً. وتقاسم المعلومات الاستخبارية هو من الأبعاد الهامة لذلك التعاون. وهذا أمر محوري لإحباط مخططات شبكات التهريب والاتجار. ويجب على دول المنشأ والعبور والمقصد أن تتعاون في هذا وغيره من التدابير. وفي الواقع، يجب أن يتعاون الجميع لإنجاز هذا العمل.

إن اتخاذ القرار يبعث برسالة قوية ولا لبس فيها إلى شبكات التهريب والاتجار بالبشر مفادها أن الأمر قد قُضي. ولن يظلّ الاتجار بالبشر سبيلاً للربح. وإذا تم تنفيذ القرار وفقاً لما يمليه الضمير، فإننا نأمل أن يصبح في نهاية المطاف نموذجاً للمناطق الأخرى من العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أُحيي ضحايا الاتجار بالبشر. ففي هذا العام وحده، فقد ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص أرواحهم وهم يحاولون عبور البحر المتوسط لمجرد تحقيق مستقبل أفضل. وتلخّص عملية صوفيا التي أطلقها الاتحاد الأوروبي – والتي اشتُق اسمها من ولادة طفلة على متن قارب ألماني بعد إنقاذ أمها الصومالية – روح ذلك التعهّد الذي يجمعنا اليوم. إن مهمّات الحيطة والإنقاذ هذه لها غرض رئيسي هو إنقاذ الأرواح ومكافحة الاتجار بالبشر.

والقرار الجديد ٢٢٤٠ (٢٠١٥) هو خطوة أولية نحو تحقيق قفزة نوعية في وقت يجب علينا فيه التصدي لتلك التحديات. ولبعض الوقت، كانت إسبانيا شاهدة على الاستغلال المنعدم الضمير الذي تعرض له آلاف من الناس في البحر المتوسط. وقد كنا رواداً في الدعوة إلى الأخذ بنهج شامل للتصدي لظاهرة الهجرة، استناداً إلى إقامة تحالف فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وإننا نتمتع بتعاون ممتاز مع المغرب وموريتانيا والسنغال والجزائر وغيرها من البلدان الأفريقية. فقد كنا من دعاة ما يسمى بعملية الرباط، ولاحقاً عملية الخرطوم لشرق أفريقيا. وفي هذا الإطار، ستظهر إسبانيا مرة أخرى التزامها الكامل بمناسبة مؤتمر القمة القادم للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذي سيعقد في مالطة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أختتم بياني بشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم في اتخاذ القرار، ولا سيما جيراننا من القارة الأفريقية – أنغولا وتشاد ونيجيريا – والذين سنواصل معهم العمل في الأشهر المقبلة في مواجهة هذا التحدي. كما أننا على ثقة بأننا سنتلقى تأكيداً للأنباء العظيمة الواردة من المغرب والتي تفيد بأن ليبيا سيكون لديها قريباً حكومة وفاق وطني. وسيكون ذلك أفضل إسهام ممكن في السلام والأمن في المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): أودّ في البداية أن أتقدّم إليك، سيدي الرئيس، بالتهنئة على توليك رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي للحديث في هذه الجلسة الهامة.

وأريد أن أشكر وفد المملكة المتحدة والسفير رايكروفت شخصياً، على الجهد الذي بذلوه والتعاون الذي أبدوه في صياغة مشروع القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس منذ قليل، والذي يلبي رغبة الاتحاد الأوروبي ويأخذ في الاعتبار شواغل ليبيا والبلدان الأفريقية. ولكن الأهم من ذلك كله هو أن هذا القرار خطوة هامة في إنقاذ الأرواح وتقليل المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون في البحر المتوسط. ونأمل أن تتلوها خطوات أخرى للتعامل مع المهاجرين في شرق المتوسط.

ونحن ندرك خطورة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر على الأمن والسلام الدوليين، ونقدّر حرص الاتحاد الأوروبي على تقليل المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين في البحر الأبيض المتوسط. كما ندرك العبء المالي الذي تتحمله بعض دول الاتحاد الأوروبي بسبب الهجرة غير المنظمة. ومع ذلك، ما زالت ليبيا تعتقد أن أسلوب المعالجة قد يزيد من تدفق المهاجرين، ويساعد المهربين في الحصول على مزيد من الأموال طالما أن الحكومة الليبية غير قادرة على مد سلطتها على جميع الأراضي الليبية، ولم تحصل على المساعدة اللازمة للسيطرة على حدودها.

كلنا نعرف أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يمكن معالجتها بالوسائل الأمنية فقط، كما لا يمكن معالجتها في بلدان العبور ولا في بلدان المقصد، وأن حلها يتم فقط في بلدان المنشأ بمعالجة أسبابها التي تتركز غالبا في في التراعات المسلحة والكوارث والفقر. ومعالجة هذه الأسباب تحتاج إلى جهد دولي متضافر لمساعدة حكومات الدول المعنية في توفير السلم الاجتماعي وتعزيز التنمية المكانية. ونتطلع إلى أن نرى دورا متميزا للاتحاد الأوروبي في هذا الاتجاه، ينطلق من التشاور مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والدول المعنية. ولكن ما نحن بصدده الآن ليس معالجة موضوع الهجرة غير الشرعية بشكل عام، بل أحد مظاهر الهجرة غير الشرعية، ويتمثل في الزيادة الكبيرة للمهاجرين الذين يتم تهريبهم من أفريقيا إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، وكذلك الزيادة الكارثية

في عدد المهاجرين الذين يفقدون أرواحهم غرقا في البحر. ولا أعتقد أن هناك من يعارض أي جهد دولي للحيلولة دون فقد المزيد من الأرواح في عرض البحر المتوسط، ووقف المأساة الإنسانية، بشرط أن يكون هذا الجهد في إطار احترام مبادئ القانون الدولي، وخاصة مبدأي احترام سيادة جميع الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وليبيا، كدولة معنية بالدرجة الأولى، لا تعترض على نشر قوة بحرية أوروبية في المياه الدولية في البحر المتوسط لإنقاذ المهاجرين الذين يتم تهريبهم، وحتى استهداف المهربين وقواربهم في المياه الدولية عند الضرورة. ولكننا نريد أن يتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع بين الاتحاد الأوروبي والدول المعنية، خاصة عندما يتعلق الأمر بعلميات عسكرية في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول. وفي هذا الصدد، تحذر ليبيا من إساءة استغلال هذا القرار وعملية الاتحاد الأوروبي للقيام بالصيد غير المشروع وسرقة الثروات السمكية من المياه التي تخضع ثرواتها للسيادة الليبية.

تعتقد ليبيا أن معرفة المهاجرين بزوال أو تقليل خطر الغرق في البحري، سيؤدي إلى زيادة أعداد المهاجرين عبر المتوسط، وزيادة عدد المهاجرين الذين يدخلون ليبيا عبر حدودها شبه المفتوحة. وهي بطبيعة الحال، تواجه صعوبات في إيواء المهاجرين وضمان احترام حقوقهم وكرامتهم. وهذا يضع المزيد من الأعباء على السلطات الليبية التي —تواجه كما قلت، صعوبات في إيواء المهاجرين وضمان احترام حقوقهم وكرامتهم – والتي تحارب الإرهاب وتسعى لمد سلطة الدولة على جميع أراضيها بموارد مالية محدودة في ظل عرقلة مستمرة لتسليح جيشها، والذي نأمل أن ينتهي فورا.

ولا شك أن أعضاء هذا المجلس يدركون أن استمرار الفوضى في العاصمة الليبية طرابلس بسبب غياب أي سلطة سياسية على المليشيات التي تحتلها، وتلك التي تسيطر على مواقع انطلاق القوارب هو المحرك الأساسي للزيادة غير المسبوقة في عدد المهاجرين. وهذا الوضع يجب أن يتغير بدعم المجتمع الدولي لأي اتفاق قادم بين الليبيين بشأن تشكيل حكومة وفاق وطني.

إن استقرار ليبيا يعني أن ما يتراوح بين ٢ و ٣ ملايين من العمال المهاجرين سيجدون العمل المناسب في ليبيا. وهذا الأمر سيحد تلقائيا من الهجرة عبر المتوسط.

لقد كان للاتحاد الأوروبي دور هاما في دعم الحوار السياسي الليبي. ونحن نقدر هذه الدور ونثمنه ونعّول على نجاح الحوار الذي يجري في الصخيرات في المغرب الشقيق، وتشكيل حكومة وفاق وطني لحل الكثير من المشاكل، بما فيها مشكلة الهجرة غير الشرعية. وقد انتهج مجلس النواب والحكومة المنبثقة عنه طريق المرونة والتسامح من أجل إزالة الخلاف بين الليبيين، وتعاون إلى أبعد الحدود مع مساعي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بيرناندينو ليون، لتشكيل حكومة وفاق وطني والاتفاق على الترتيبات اللازمة لإعادة الأمن وإنهاء حالة الفوضى. وقدم مجلس النواب تنازلات صعبة من أجل إرضاء أولئك الذين لم يقبلوا نتائج الانتخابات. ونحن سعداء بأنه قد تم بالمغرب الشقيق الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بين المتحاورين على اسم رئيس حكومة وفاق وطني وتشكيل مجلس رئاسة الحكومة. وفي الوقت الذي أحيي فيه شجاعة المتحاورين وحرصهم على مصلحة ليبيا، آمل أن يحظى هذا الاتفاق بموافقة مجلس النواب ودعم الشعب الليبي وجميع الفعاليات السياسية والمجموعات المسلحة في كل مكان، في كل المدن والقرى الليبية، حتى تتمكن الحكومة عند تشكيلها واعتمادها من قبل مجلس النواب، من استعادة مؤسسات الدولة في العاصمة وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها، الذي لا شك أنه يمثل الضمانة الوحيدة لتحسين ظروف حياة الليبيين ووقف الهجرة غير الشرعية أو على الأقل تخفيضها بشكل كبير عبر المتوسط.

وأريد في الختام أن أؤكد أن السلطات الليبية ستبقى دائما مستعدة للتعاون في حدود إمكاناهتا مع أي جهد دولي لتخفيف معاناة المهاجرين غير الشرعيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.